

بواقع 3 رحلات أسبوعياً

«الخطوط الكويتية» تدشن خط «ميلانو» الإيطالية



جانب من حفل شريط الافتتاح

في إطار خطتها لتوسيع شبكة خطوطها، أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن تدشين أول رحلة إلى مدينة ميلانو الإيطالية، اعتباراً من يوم أمس الاثنين وبواقع ثلاث رحلات أسبوعية مجدولة طوال العام.

وتم الاحتفال بتدشين الخط واستقبال الرحلة الأولى في مطار ميلانو بحضور كلا من سفير دولة الكويت لدى جمهورية إيطاليا الشيخ علي الخالد الصباح وقنصل عام دولة الكويت في ميلانو عبدالتناصر بوخضور وعضو مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية بسام العسوسى والرئيس التنفيذي بالكثيف المهندس عبدالله الشهران ومدير دائرة العلاقات العامة والإعلام فايز العنزي ومدير دائرة التسويق شرق العوضي ونائب رئيس إقليم لومبارديا آلان كريستيان رئيسي ومدير عام مطار مالبينسا أندريا ثوتشي.

ويحتضن خط «ميلانو» ثاني وجهات الخطوط الجوية الكويتية إلى جمهورية إيطاليا وذلك بعد خط روما، حيث تستمر الشركة رحلاتها خلال أيام السبت والأثنين والخميس طوال العام. وعلى هامش حفل الافتتاح، قدم سفير دولة الكويت لدى جمهورية إيطاليا الشيخ علي الخالد الصباح التهنئة والتبريكات للخطوط الجوية الكويتية ولعمامة الشعب الكويتي بمناسبة افتتاح الوجهة.

الثانية في إيطاليا، معرباً عن أمته بأن تواصل «الكويتية» طريقها نحو التآلق وتشغيل المزيد من الخطوط في المستقبل بما يخدم عملائها في جميع أنحاء العالم. من جانبه، عبر الرئيس التنفيذي بالكثيف عبدالله الشهران عن سعادته بتشغيل الخطوط الجوية الكويتية أن تعلن اليوم عن افتتاح خط جديد يضيف إلى قائمة خطوطها الأوروبية وذلك ضمن الخطط الاستراتيجية التي انتهجها الكرام.

مجلس الإدارة في توسيع شبكة خطوط الشركة والسعي وراء الدخول في أسواق مختلفة ومطلوبة في الوقت ذاته، وتابع الشهران: «حرصاً منها على تلبية الطلب المتنامي على الوجهات الأوروبية، رأت «الكويتية» حاجة العملاء والطلب للزياد للسوق الإيطالي. حيث أن افتتاح خط ميلانو جاء بناءً على دراسات متأنية ودقيقة وضمن خطط حصرية لتوفير خيارات متعددة ومتنوعة للعملاء وتقديم الخيارات الأفضل».

وأكد الشهران على سعي «الكويتية» للتواصل نحو الاستثمار في طرح خيارات متعددة لعملائها الكرام والعمل على راحتهم في توفير كافة الإمكانيات والاحتياجات لهم من وجهات متنوعة، مشيراً إلى أن افتتاح خط ميلانو يعد انطلاقاً جديدة لمستقبل باهر مقل عليه الطائر الأزرق في الفترة المقبلة. وأضاف قائلاً: «نتطلع دائماً إلى تلبية كافة احتياجات العملاء إضافة إلى خدماتهم على أكمل وجه سواء على الأرض أو من خلال تقديم أحدث الخدمات التكنولوجية والعصرية على متن الطائرات، وذلك من خلال أسطول حديث ومختلف في أنواعه وأحجامه، وعاملين من ذوي الخبرة يقع على عاتقهم توفير الخدمات المرجوة إلى العملاء يسعون جاهداً على منحهم تجربة مميزة ومرفهة على متن طائرات «الكويتية».

وأوضح الشهران قائلاً: «يأتي تركيز «الكويتية» نحو إطلاق خطوط جديدة، لحرصها على تقديم خدمة أفضل لعملائها، ومع شراء طائرات جديدة وتدشين مطار خاص بالكويتية T4، ولرعايتها الكرام ونظير في تسهيل مهمة تشغيل هذا الخط ومهمة فريق «الكويتية» في نجاح تنظيم حفل الاستقبال، كما تقدم أيضاً بالشكر إلى السلطات الإيطالية على تسهيل الإجراءات إقامة الخط ولتذليل كافة العقبات أمام فريق عمل «الكويتية».

مؤشرات البورصة تنتفض وتتلون بالأخضر



ارتفاع جماعي للمؤشرات

والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة، وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق لسوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى توابك للمعايير الفنية على أن تنقل للمستعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق الزادات.

ويضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضاً للتأكد من مواكبتها للمتطلبات. أما سوق المزادات فهو لمؤسسات الشركات لا تستوفي شروط السوق الأول والرئيسي والسلع ذات السولة المنخفضة والمتواضعة قياساً لآليات العرض والطلب المحلية.

7.9 مليون دينار «نحو 01.32 مليون دولار»، وكانت شركات «المال» و«مسائل» و«وريس» و«مشتات» و«بيمان» الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم «اهلي متحد» و«الخليجي» و«المال» و«صناعات» و«زين» الأكثر تسادواً أسماً الأكثر انخفاضاً فكانت «بوبيان» و«ق» و«كفك» و«سسام» و«بيت الطاقة» و«وطنية» و«ق».

وتابع المتعاملون معلومات جوهرية عن محاضر المحللين للمالين ليتوك، «برقان وبيتك» و«الخليج» علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية «مفرحة وغير مدرجة» لصالح حساب وزارة العمل - إدارة التنفيذ.

وتطبق شركة بورصة الكويت حالياً المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السولة العالية

انتهت البورصة تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 5.5 نقطة ليبلغ مستوى 5580 نقطة بنسبة 0.11 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 69.3 مليون سهم تمت من خلال 3307 صفقة نقدية بقيمة 12.8 مليون دينار كويتي «نحو 24.42 مليون دولار أمريكي».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1.2 نقطة ليصل إلى مستوى 4699.10 نقطة وبنسبة ارتفاع 0.03 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 39.5 مليون سهم تمت عبر 1698 صفقة نقدية بقيمة ثلاثة ملايين دينار «نحو 9.9 مليون دولار».

وارتفع مؤشر السوق الأول 7.9 نقطة ليصل إلى مستوى 5224.6 نقطة وبنسبة ارتفاع 0.15 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 29.7 مليون سهم تمت عبر 1609 صفقة بقيمة

«التجارة»: يتوجب الفصل بين الترخيص والسجل التجاري

وأكد أن التعميم تضمن الاستمرار في قبول البيانات المالية للشركات بدءاً من الأقدم فأحدث ما لم تكن قد اتخذت الإجراءات بحل الشركة حملاً على صدور قرار بإلغاء ترخيصها لعدم تقديم البيانات المالية لمدة ثلاث سنوات متتالية.

وأشارت إلى قيام الإدارات بالطعن المختص كل فيما يخصه بحصر الشركات التي لم تقدم بياناتها المالية سنوياً ويتم إخطارها بهذا الإخلال فوراً مع التنبيه بأنه عند إخلالها لمدة ثلاث سنوات تتخذ إجراءات إلغاء ترخيصها التجاري ومن ثم إجراءات حلها المترتب بقوة القانون وقفاً لنص المادة 266/7 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016.

وأوضحت أن الطعن المختص في الوزارة سيقوم بإعداد قائمة بالشركات التي مضي على عدم تقديم بياناتها المالية ثلاث سنوات وعرضها سنوياً لاتخاذ إجراءات إصدار القرار اللازم بإلغاء ترخيصها التجاري.

يذكر أن المواد من 22 إلى 29 من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات تشمل شركات التضامن والتوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة العامة والمساهمة المقتدة المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية والشركات القابضة والشركات القائمة التي تزال أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

أكدت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الثلاثاء ضرورية «الفصل القائم» بين الترخيص التجاري والسجل التجاري باعتبار الأول يرتبط بمزاولة النشاط والثاني يتعلق بكيان الشركة ووجودها القانوني.

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أنه في حال إلغاء الترخيص التجاري للأسباب المقررة قانوناً يمكن للشركة استصدار ترخيص جديد متى ما توافرت شروطه بذات رقم السجل التجاري باعتبارها شهادة وجودها ما لم يحقق بشأنها أي من أسباب حجب أو إلغاء الترخيص المنصوص عليها بقانون السجل التجاري.

ولفتت إلى أنه صدر في الشأن تعميم من وكيل الوزارة الدكتور خالد الفايل وحمل الرقم 16/2018 لتفعلاً لتنفيذ التعميم رقم 11 لسنة 2016 و3 لسنة 2017 وتأكيداً على مقتضيات أعمال صحيح أحكام قانون الشركات ووجوب تفسيرها في إطارها العام مع باقي الأحكام المنظمة لهذه الشركات.

وذكرت أنه وفقاً للتعميم فقد منحت الوزارة الشركات المنصوص عليها في المواد من 22 لغاية 29 من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات والصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم 287 لسنة 2016 ثلاثة أشهر لتعديل أوضاعها من تاريخ نشر هذا التعميم في الجريدة الرسمية والموقع الإلكتروني للوزارة.

ما هو الإرسال واضحة المعالم وتوجيهها السلطات السياسية والجهات الحكومية المسؤولة في كلا البلدين الشقيقين، بما يدل على عمق العلاقة التاريخية المتجذرة وأهمية العلاقة الاقتصادية بين كل من مصر والكويت المنطلقة من روح الأخوة الحقيقية وتبادل الخبرات والمناخ على كافة الأصعدة.

وفي معرض إضاءته على الرؤية الأساسية لمجموعة الإنماء الأهلية للتجارة العامة والمقاولات التي تسعى إلى تحقيق وانجاز مجموعة متنوعة وكبيرة من المشاريع والخدمات المتميزة في الكويت ومصر وخارجهما، أكد أبو الحسن أن خطوة دعم الملتقى تأتي من منطلق الإيمان بأهدافه وما يصبو إليه من تعزيز لاواصر الشراكة والأخوة بين كافة الكوئيات الاقتصادية في البلدين الشقيقين وزيارة حجم العلاقات ذات القيمة

الغضائية. وختم أبو الحسن تصريحه بتبني التوفيق لمجلس التعاون المصري الكويتي وداعياً بأن يكمل جهودهم في تنظيم الملتقى بالمشاور والسادات كما فيه خدمة الشعبين الشقيقين ودفع عجلة الاقتصاد في كلا البلدين.

أرباح «التسهيلات التجارية» تتراجع 9.7 في المئة خلال الربع الثالث

قالت شركة «التسهيلات التجارية»، أمس الثلاثاء أن أرباحها في الربع الثالث من العام 2018 تراجعت بنسبة 9.7 في المئة حيث بلغت 2.6 مليون دينار «نحو 8.5 مليون دولار» مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي البالغة 2.9 مليون دينار كويتي «نحو 5.9 مليون دولار أمريكي».

وقالست «التسهيلات التجارية»، في إفصاح منشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أن أرباحها في التسعة أشهر الأولى من 2018 بلغت نحو 7.2 مليون دينار «نحو 23.7 مليون



محمد الحسن أبو الحسن

كافة المستويات، حيث تؤمن فعاليات هذا الحدث المهم وغير السويق فرصة للمهتمين والمستثمرين ولكبرى الشركات من كلا البلدين للاطلاع على بعض المستجدات والإصلاحات القانونية والاقتصادية التي نصب في خاتمة اهتماماتهم، وتحويلهم العناية عن قرب لبعض الفرص الاستثمارية التي تلبى طموحاتهم

مجموعة الإنماء الأهلية للتجارة العامة والمقاولات عن ثقته بأن الملتقى بما يسعى إليه من أهداف وما سيجتمع من مشاركين متميزين يؤمنون بالمشراكة الاستراتيجية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تربط بين كل من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية بشكل منصف واعداد لاستفادة منها على

أعلنت مجموعة الإنماء الأهلية للتجارة العامة والمقاولات عن رغبتها الملتقى التعاون المصري الكويتي الذي يقامه مجلس التعاون المصري الكويتي تحت عنوان «شركاء أشقاء».. يوم الأربعاء الموافق 7 نوفمبر 2018 في الكويت برعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح.

وتأتي الخطوة من منطلق إيمان مجموعة الإنماء الأهلية للتجارة العامة والمقاولات، التي تنوع نشاطاتها بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية بالإضافة إلى عدد من الدول العربية، بالجهود والخطوات التي يقوم بها مجلس التعاون المصري الكويتي لتفعيل العلاقات بين البلدين في إطار منهجي يحقق الأهداف الموضوعية المحددة للعلاقة بين الدولتين الشقيقتين، الأمر الذي يحظى على

مباركة الجهات السياسية في البلدين وعلى رأسهم حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت وخطامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية. وبالمناسبة أعرب عبد الحسن أبو الحسن، رئيس مجلس إدارة شركة

مجموعة الراي الاعلامية ش.م.ك.ع
ALRAI MEDIA GROUP K.S.C.P

إعلان تذكيري

حضور اجتماع الجمعية العامة العادية المؤجلة

يسر مجلس الإدارة أن يذكر المساهمين الكرام بأن اجتماع الجمعية العامة العادية المؤجلة للمساهمين سينعقد يوم الأربعاء الموافق 2018/11/7 الساعة الحادية عشر صباحاً - بمقر الشركة - منطقة الشويخ الصناعية - شارع المطار رقم 55 - قسيمة 126 - مقابل ديوان الخدمة المدنية - مبنى شركة مجموعة الراي الاعلامية ش.م.ك.ع

يرجى من المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم المرغبيين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق - شارع الخليفة العربي - برج أحمد (الدور الخامس) - هاتف رقم 22466079 للاستلام بطاقات وتقاويض الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة العادية المؤجلة.

مجلس الإدارة

«يوروستات»: ارتفاع طفيف لواردات الاتحاد الأوروبي من الكويت في أغسطس

وكشفت مكتب الإحصاءات الأوروبية «يوروستات» أمس الثلاثاء عن ارتفاع طفيف لسواردات الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو من الكويت في أغسطس الماضي مقارنة بنفس الفترة من عام 2017. وذكر «يوروستات» في تقريره أن قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت في أغسطس 2018 بلغت 495 مليون يورو «نحو 562 مليون دولار»، والصادرات إلى الكويت 340 مليون دولار «نحو 476 مليون يورو».

وأضاف أن قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت في أغسطس 2017 بلغت نحو 476 مليون دولار، وصادراته إلى الكويت بلغت 472 مليون يورو «نحو 536 مليون دولار». كما أشار التقرير إلى أن إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الكويت خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2018 بلغت 2.20 مليار يورو «نحو 2.49 مليار دولار»، والصادرات إلى الكويت عند 3.78 مليار يورو «نحو 4.29 مليار دولار» لنفس الفترة.

وذكرت أنه وفقاً للتعميم فقد منحت الوزارة الشركات المنصوص عليها في المواد من 22 لغاية 29 من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات والصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم 287 لسنة 2016 ثلاثة أشهر لتعديل أوضاعها من تاريخ نشر هذا التعميم في الجريدة الرسمية والموقع الإلكتروني للوزارة.